مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 31 أغسطس 2023

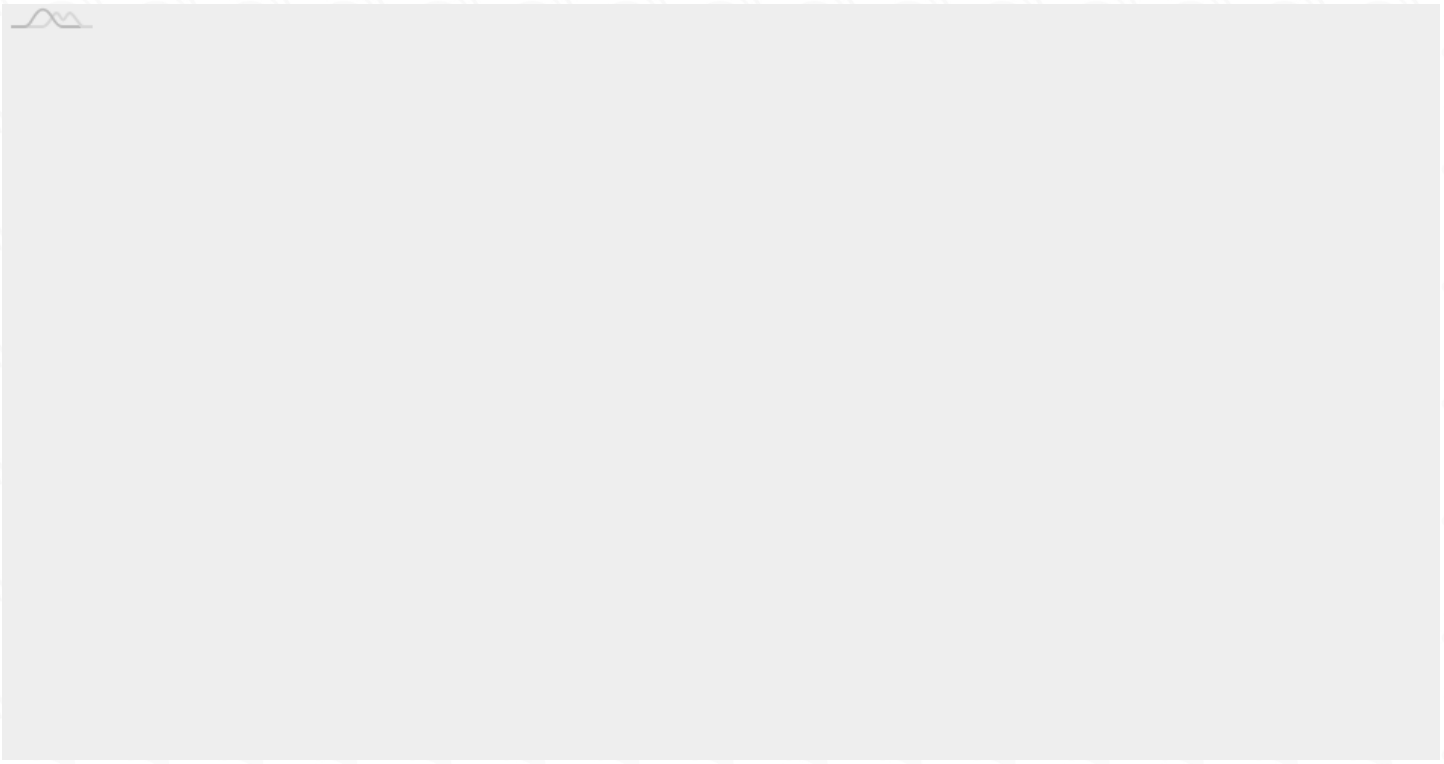

مشاركة عسكرية في احتفالات سفارة أنقرة في مصر بيوم النصر التركي

(أمني وعسكري . مؤشر)

نشر السفير التركي في مصر صالح موطلو شن، مجموعة من الصور لمشاركة العسكريين المصريين في احتفالات الذكرى الـ101 لنصر تركيا.

وقال السفير التركي عبر تويتر: "لقد سعدنا بالمشاركة الكريمة لنائب رئيس الأركان العامة المصري، اللواء مصطفى الشربيني، ونائب وزير الدفاع المصري اللواء عبد الناصر ورئيس إدارة الملحقين بوزارة الدفاع العميد ولاء بيبرس، في يوم النصر في 30 أغسطس في الحفل الذي أقامته السفارة في دار الإقامة".

مانشيتات الشروق: الخميس ٣١ أغسطس ٢٠٢٣

(اقتصاد . الهيئة العامة للاستعلامات)

- مدبولي: مركز السيطرة بمحافظة القاهرة جزء من منظومة كبرى تنفذها الدولة بكافة المحافظات
- رئيس الوزراء يفتتح ويتفقد عدد من المواقع الأثرية والتراثية بعد الانتهاء من أعمال ترميمها وصيانتها
- وزيرة البيئة تبحث آليات تنفيذ الملتقى المصري للطريق نحو مؤتمر المناخ COP28
- وزيرة الهجرة تناقش خطة المرحلة الثانية من ميدسي مع شباب المصريين بالخارج
- قرار حكومي بمنح الأجانب المقيمين إقامة غير شرعية مهلة لتوفيق أوضاعهم وتقنين إقامتهم بالبلاد
- مدبولي يشهد الافتتاح والتشغيل التجريبي لمركز السيطرة للشبكة الوطنية للطوارئ والسلامة العامة بالقاهرة
- رئيس الوزراء يُصدر قرارا بشأن ضوابط تحصيل رسوم الإقامة بالدولار أو ما يعادله
- وزيرة الهجرة تزور المتحف المصري الكبير بصحبة 50 شابا من شباب الدارسين والباحثين بالخارج
- وزير الأوقاف: توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة المشروع الدعوي أصبح ضرورة
- السكة الحديد: 3.5 مليار جنيه تكلفة إنشاء محطة قطارات صعيد مصر ببشتيل
- وزارة العمل: 5756 فرصة عمل في 32 شركة خاصة داخل 12 محافظة
- وزير النقل: نقل باقي قطارات المونوريل واختبارها بمركز السيطرة والتحكم

مانشيتات الأهرام: الخميس ٣١ أغسطس ٢٠٢٣

(سياسية . الهيئة العامة للاستعلامات)

- التخطيط القومي والرقابة المالية; يُوقعان مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات
- وزير الصناعة يُشارك في الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية
- البنك المركزي الصيني يضخ مليارات يوان في النظام المصرفي اليوم

- وزيرة التعاون الدولي تلتقي المدير الإقليمي الجديد للبنك الدولي في مصر
- تباين مؤشرات البورصة المصرية في منتصف تعاملات اليوم

مانشتات أخبار اليوم: الخميس ٣١ أغسطس ٢٠٢٣

(سياسية . الهيئة العامة للاستعلامات)

- مدبولي: إدراج منطقة مجمع الأديان ضمن المقاصد المستهدفة من قبل السائحين
- رئيس الوزراء يشهد افتتاح معبد «بن عزرا» بعد الانتهاء من ترميمه
- وزيرالإنتاج الحربي يبحث تعزيز التعاون مع «MORI DMG» الألمانية اليابانية
- مصر تعرب عن تعازيها لجنوب أفريقيا في ضحايا حريق جوهانسبرج
- رئيس الوزراء يتفقد الكنيسة المعلقة بـ«مجمع الأديان» في مصر القديمة
- رئيس الوزراء يفتتح مشروع ترميم برج مأخذ سور مجرى العيون الأثري
- وزيرة البيئة تبحث آليات تنفيذ الملتقى المصري للطريق نحو مؤتمر المناخ COP28
- رئيس هيئة الرعاية الصحية يلتقي سفير المكسيك لتعزيز التعاون الصحي
- وزارة العمل: 5756 فرصة عمل بـ32 شركة خاصة في 12 محافظة
- وزير الري يتابع أعمال التطوير الجارية بواحة سيوة
- وزيرة الهجرة تناقش خطة المرحلة الثانية من «ميدسي» مع شباب المصريين بالخارج
- الخشت يهنئ نائب رئيس جامعة القاهرة لاختيارهِ مستشارًا لـ«الأعلى للجامعات »

---

20 منظمة حقوقية تطالب بغلق قضية "المجتمع المدني".

(سياسية . العربي الجديد)

وقعت 20 منظمة للمجتمع المدني في مصر بيانًا مشتركًا حث السلطات على غلق القضية رقم 173 لعام 2011 الخاصة بتمويل المجتمع المدني بالكامل، وإلغاء كل العقوبات المتعلقة بها.

وكانت وزارة العدل أعلنت في بيان أصدرته في 22 أغسطس/ آب الجاري، إسقاط الدعاوى الجنائية في حق 75 منظمة خضعت لتحقيق في قضية المجتمع المدني، المعروفة إعلاميًا بقضية "التمويل الأجنبي"، في حين لا تزال 10 منظمات قيد التحقيق. لكن المنظمات اعتبرت أن بيان وزارة العدل "لم يشر إلى أي تغير جديد في القضية منذ عام 2021، حين أعلنت الحكومة غلق التحقيق مع المنظمات الـ75 نفسها، ومعظمها تنموية وخيرية. كما لا يزال أكثر من 20 مدافعًا عن حقوق الإنسان، والذين ينتمي معظمهم إلى منظمات حقوقية مصنّفة بأنها الأكثر نقدًا لسجل حقوق الإنسان في مصر، يخضعون لعقوبات بموجب القضية، بينها تجميد أصول وحظر سفر".

وفي بيانها المشترك اليوم، طالبت المنظمات الـ20 السلطات بـ"غلق قضية المجتمع المدني في شكل حقيقي وشامل، ووقف استهداف منظمات المجتمع المدني المستقلة، لا سيما الحقوقية، والمدافعين عن حقوق

الإنسان".

وبدأت القضية 173 عام 2011 بموجب قرار أصدره مجلس الوزراء بتفويض من وزارة العدل للتحقيق في التمويل الأجنبي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني.

وفي يونيو/حزيران 2013، أدين 43 من العاملين في المنظمات الدولية، بينهم مواطنون أميركيون، وصدرت أحكام بالسجن في حقهم تراوحت بين سنة وخمس سنوات. لكن جرت تبرئتهم جميعهم عام 2018 بعد إعادة محاكمتهم إثر ضغوط مارستها الولايات المتحدة.

وسبق ذلك إصدار السلطات قرارات عام 2016 بمنع السفر والتحفظ على أصول وممتلكات أكثر من 30 حقوقياً مصرياً.

وبعد 7 سنوات، ورغم إعلان الحكومة المصرية غلق التحقيق مع بعض المنظمات المصرية، لا يزال بعض هؤلاء الحقوقيين، وبينهم من جرى حفظ التحقيقات معهم، على قائمة المنع من السفر، كما لا تزال ممتلكات وأموال بعضهم رهن التحفظ رغم رفع أسمائهم من قوائم المنع من السفر. وجميع هؤلاء لن يتغير وضعهم وفق البيان الأخير لوزارة العدل الذي يسعى فقط إلى تخفيف حدة الانتقادات الدولية لسجل مصر في مجال حقوق الإنسان.
وقالت المنظمات إن "الغلق الكامل والشامل للقضية رقم 173 يتطلب إرادة سياسية، مثل تلك التي أسفرت عن تبرئة العاملين بالمنظمات الدولية عام 2018، لكن يجب أن تتطلع السلطات فعلاً إلى رفع القيود المفروضة على المجتمع المدني المستقل".

ورأت أن "الحكومة المصرية يجب أن تضمن توافق قانون تنظيم العمل الأهلي مع المعايير الدولية، وتتوقف عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال تشريعات قمعية، والإفراج فوراً عن المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين، بينهم الحقوقي إبراهيم متولي وأعضاء التنسيقية المصرية للحقوق والحريات".

ومن المنظمات التي وقعت على البيان المشترك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير، ولجنة العدالة، ومنظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات، والجبهة المصرية لحقوق الإنسان، والمنبر المصري لحقوق الإنسان، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والأورومتوسطية للحقوق، و"فيمينا"، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان)، و"هيومينا" لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية، و"متا" لحقوق الإنسان، ومركز النديم، ومؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، ومبادرة الحرية، ومنظمة القلم أميركا، ومشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان).

مجلس الوزراء يصدر قراراً بتوفيق أوضاع المقيمين غير الشرعيين مقابل ١٠٠٠ دولار

(اقتصاد . الأناضول)

أصدر رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، الخميس، قرارا بخصوص ضوابط تحصيل رسوم الإقامة

بالدولار أو ما يعادله، ومنح الأجانب المقيمين إقامة غير شرعية، مهلة لتوفيق أوضاعهم وتقنين إقامتهم بالبلاد.

وأوضح مجلس الوزراء في بيان، أن القرار نص على "أنه يتعين على الأجانب المتقدمين للإدارة العامة للجوازات والهجرة والجنسية، للحصول على حق الإقامة للسياحة أو لغير السياحة، تقديم إيصال يفيد قيامهم بتحويل ما يعادل رسوم (الإقامة - غرامات التخلف - تكاليف إصدار بطاقة الإقامة) من الدولار أو ما يعادله من العملات الحرة إلى الجنيه المصري من أحد البنوك أو شركات الصرافة المعتمدة".

ووفقا للقرار، يجب على الأجانب المقيمين بالبلاد بصورة غير شرعية، توفيق أوضاعهم وتقنين إقامتهم شريطة وجود مُستضيف مصري الجنسية.

وأشار مجلس الوزراء إلى أن الإجراءات، سيتم العمل بها خلال 3 أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار، مُقابل سداد مصروفات إدارية من جانب المقيميين غير الشرعيين، بما يعادل 1000 دولار، تودع بالحساب المخصص لذلك وفقا للقواعد والإجراءات والضوابط التي تحددها وزارة الداخلية.

وتواجه مصر صعوبات اقتصادية وشحا بالسيولة الأجنبية. وتوصلت لاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2022 بقيمة 3 مليارات دولار، وصاحب هذا الاتفاق حزمة إصلاح اقتصادي، وخفض قيمة العملة (الجنيه).

لكن الاقتصاد المصري ما زال يعاني على صعيد ضعف التدفقات الأجنبية، وتأجلت المراجعة الأولى لبرنامج صندوق النقد الدولي أكثر من مرة فيما ترجح تقارير خفضا آخر للجنيه قريبا.

خبراء: إلغاء دعم الأرز من التموين استجابة لصندوق النقد ومقدمة لإلغاء الدعم العيني

(اقتصاد . العربي الجديد)

أثار إعلان الحكومة المصرية إلغاء دعم الأرز من بطاقات التموين جدلاً واسعاً حول الهدف من هذه الخطوة. ووفقاً لعبد التواب بركات، مستشار سابق في وزارة التموين المصرية، يمكن أن يكون هذا القرار استجابةً لضغوط من صندوق النقد الدولي لتحويل الدعم العيني إلى نقدي.

بركات أوضح أن القرار قد يؤدي إلى زيادة أسعار الأرز وتفاقم الضغوط على المواطنين، خصوصاً الفقراء، وأشار إلى دور الأرز في دعم الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.

من جهته، ربط الخبير الاقتصادي عبد النبي عبد المطلب الإعلان بتنفيذ خطة لتحويل الدعم العيني إلى نقدي، متوقعاً خروج سلع أخرى من القائمة التموينية. يأتي هذا القرار في سياق ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السنوات الأخيرة.

تصاعد الخلافات المصرية السعودية.. الرياض رفضت شراء الشركات بأعلى من قيمتها وتجاهلت دعوات القاهرة

(سياسية . صدارة)

كشفت مصادر مطلعة عن تصاعد الأزمة بين السعودية ومصر في الآونة الأخيرة؛ حيث تراجعت قنوات الاتصال والتنسيق بين البلدين في عدد من الملفات، فضلًا عن تجاهل الرياض دعوة القاهرة إلى المشاركة في العديد من اللقاءات، سواءً على مستوى وزارة الخارجية أو الاستخبارات.

وأوضحت المصادر أنّ السعودية بعثت برسائل إلى القاهرة مفادها بأنّ "المملكة غير ملزمة بتصحيح أخطاء القاهرة الاقتصادية"، مُشيرةً إلى أنّ الرياض رفضت شراء شركات مصرية بأعلى من قيمتها السوقية، في ظل "غياب آليات التقييم العادل".

الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على السياسة الخارجية

(اقتصاد . صدارة)

في ظل أزمتها الاقتصادية المتفاقمة، ستحاول مصر أن توازن بين التقشف الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فقد أثارت البيانات الأخيرة مخاوف بشأن الاستقرار المالي في مصر على المديين القريب والبعيد؛ حيث شهدت البلاد نموًا اقتصاديًا أبطأ من المتوقع في تموز/ يوليو. كما أظهرت بيانات البنك المركزي الصادرة منتصف شهر آب/ أغسطس الجاري أن صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية بلغ عجزًا قياسيًا في حزيران/ يونيو، وسط نقص تدفق العملات الأجنبية. إن هذا النقص في العملة الصعبة يسلّط الضوء على المشكلات الخطيرة التي تواجه ميزان المدفوعات، بما في ذلك عبء الديون الخارجية الكبير وارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة، رغم التدخلات المكلفة من قبل البنك المركزي.

علاوةً على ذلك، تواجه مصر حاليًا نقصًا حادًا في الكهرباء بالتوازي مع موجة حر شديدة، الأمر الذي أثار استياء كبيرًا لدى المواطنين، وهو ما يتضح من العدد المتزايد من المصريين الذين لجؤوا إلى وسائل التواصل الاجتماعي في الأسابيع الأخيرة، للتعبير عن غضبهم وإحباطهم من الحكومة. ومع أن تدهور الوضع الاقتصادي عام 2022 دفع الحكومة إلى البحث عن تمويل خارجي من خلال صندوق النقد الدولي، فإن توقعات عام 2023 لا تبشر بأي تحسن حيال هذه الأوضاع.

من جهته، أخّر صندوق النقد الدولي صرف الدفعة الثانية من الأموال لعدة أشهر، بسبب معارضة مصر لتنفيذ إصلاحات لا تحظى بشعبية. ومن بين الإصلاحات المطلوبة من قبل الصندوق إجراء تخفيضات إضافية على الأرجح لقيمة الجنيه المصري، ما سيمكّن الحكومة من سداد التزامات ديونها الخارجية وجذب الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، فإن مثل هذه التعديلات في سعر الصرف قد تجعل الواردات أكثر تكلفة، وتقلل من قيمة مدخرات المصريين، وتخفض القوة الشرائية للأسر.

بالمقابل، ولتجنب الاحتجاجات والاضطرابات، ستقوم مصر على الأغلب بتنفيذ إصلاحات كبيرة بما يكفي لصرف مساعدات الصندوق ؛ فقد تقوم السلطات على سبيل المثال بفرض ضرائب جديدة تساعد في توليد الإيرادات، مع تجنب خفض الدعم على السلع الحساسة اجتماعيًا (بما فيها الخبز) وإجراء تخفيضات حادة في قيمة العملة المحلية.

رغم ذلك، فإن المفاوضات بين القاهرة وصندوق النقد الدولي يمكن أن تنهار، لكن هذا السيناريو غير مرجح لأن القاهرة ترفض تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بسبب المخاطر السياسية والاجتماعية . إن هذا السيناريو سيتسبب على الأرجح في تفاقم حالة الضبابية على مستوى الاقتصاد الكلي، وانخفاض احتياطيات العملات الأجنبية، وانهيار معنويات المستثمرين الأجانب والمحليين.

لكن السيناريو الأكثر استبعادًا هو امتثال مصر الكامل لمطالب الصندوق؛ والذي يقضي بأن تطرح الحكومة سريعًا إصلاحات كبيرة؛ مثل تخفيضات كبيرة في قيمة العملة، وفرض ضرائب جديدة وإصلاحات كبيرة على الدعم ، أملًا في أن تتمكّن القاهرة من خدمة ديونها الخارجية وتنمية اقتصادها.

بعيدًا عن الصندوق، من المرجح أن تتمكن مصر من الحصول على مزيد من الأموال من مقرضين آخرين، ما قد يسرّع التعافي الاقتصادي في البلاد بشكل أكبر. وفي حين أن هذه الإجراءات من شأنها أن ترفع تكاليف المعيشة على المصريين بشكل حاد، ما سيزيد من خطر الاحتجاجات، فلن تختار الحكومة هذا المسار إلا إذا رأت أن المخاطر السياسية والاجتماعية لتنفيذ الإصلاحات ضئيلة أو يمكن قمعها بسهولة بالقوة.

سياسة خارجية متعرجة لتحسين الاقتصاد قبيل الانتخابات

على صعيد السياسة الخارجية، سوف تستمر مصر على الأرجح في تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية؛ حيث تعتمد القاهرة على سياسة التهدئة والمصالحة بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال إصلاح العلاقات مع تركيا وحل المأزق الذي طال أمده مع إثيوبيا بشأن "سد النهضة". ومع استمرار مصر في مواجهة الصعوبات الاقتصادية، بما فيها ارتفاع معدلات التضخم وضغوط العملة، يُعتقد أن تواصل الإدارة الحالية البحث عن مكاسب اقتصادية وسياسية قصيرة المدى، خصوصًا في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية في الربع الثاني من عام 2024.

من ناحية أخرى، سيظل مجال المناورة في السياسة الخارجية مقيّدًا بأولوية مصر المباشرة والمتمثلة في جذب التمويل الأجنبي، خاصةً من دول الخليج، لمعالجة الاختلال في سوق العملات الأجنبية. إلا أن هذا الاعتماد المالي على الآخرين يضع قيودًا على السياسة الخارجية لمصر، ما يشير إلى أن استراتيجية إصلاح العلاقات إما أن تقع ضمن اتجاه السياسة الخارجية الأوسع لدول مجلس التعاون الخليجي أو على الأقل لا تتعارض معها.

تطورات العلاقة مع تركيا

في هذا الإطار، ستؤدي استعادة العلاقات الدبلوماسية رسميًا بين مصر وتركيا إلى زيادة العلاقات التجارية والاستثمارية، وتحسين أمن الحدود مع ليبيا، والمساعدة في حل معضلة الطاقة شرق المتوسط. بدورهم، أعرب المستثمرون الأتراك عن اهتمامهم بالاستثمار في قطاعات السيارات والطاقة والقطاع الطبي بمصر، وهو ما يتماشى مع جهود السلطات المصرية لجذب رؤوس الأموال بصورة دائمة، في شكل استثمار أجنبي مباشر لتغطية احتياجات البلاد الكبيرة من التمويل الخارجي. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتطور العلاقات التجارية بشكل أكبر؛

ففي عام 2022 وصلت هذه القيمة إلى 7.1 مليار دولار، فيما تعتزم البلدان مضاعفتها على مدى خمس سنوات.

علاوةً على ذلك، فإن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من شأنها أن تساعد مصر على تعزيز قطاع السياحة في تركيا، خصوصًا وأن مصر بدأت منح التأشيرة للزوار الأتراك عند الوصول، وجذب المزيد من عائدات العملات الأجنبية. كما زادت تركيا من التضييق على الإخوان المسلمين المقيمين على أراضيها، وهو ما يتماشى مع أهداف الإدارة المصرية الحالية ويساعد أيضًا في تعزيز الاستقرار السياسي في مصر؛ حيث يُفقد الجماعة داعمًا رئيسيًا. وفي ليبيا يدعم البلدان الأطراف المتعارضة؛ حيث من شأن التقارب بين القاهرة وأنقرة أن يعزز الأمن ويقلل من مخاطر القتال على طول حدود مصر الغربية.

أما في ملف شرق المتوسط، فإن كانت النزاعات حول الحدود ومناطق الغاز ستؤدي إلى مزيد من نوبات التوتر بين مصر وتركيا، فإن التقارب الأخير يمكن أن يشجع على مزيد من التعاون بين البلدين. وقد يشمل ذلك إحراز تقدم في خط أنابيب شرق المتوسط المدعوم من اليونان، ما سيعزز طموح مصر كمركز لتصدير الغاز الطبيعي المسال. لكن بالمقابل، وعلى المدى الطويل، فإن المشاريع الجيوسياسية التركية في الشرق الأوسط والبحر الأحمر يمكن أن تزيد من تصور مصر بأنها محاصرة، وهو ما قد يتسبب في تصعيد التوترات بصورة مفاجئة بين الجانبين.

مستقبل ملف "سد النهضة"

على صعيد آخر، فإن إعادة تعامل مصر مع إثيوبيا لحل التوتر المستمر منذ عقد من الزمن بشأن "سد النهضة"، من شأنها أن تضمن الأمن المائي والمكاسب السياسية لمصر؛ ففي الـ13 من تموز/ يوليو أعلن الطرفان أنهما يهدفان إلى وضع اللمسات الأخيرة لاتفاق بشأن حل النزاع بخصوص ملء وتشغيل السد خلال الأشهر الأربعة المقبلة. بدورهما، تريد مصر والسودان (الطرف الثالث في مفاوضات سد النهضة) إبرام عقد ملزم يعترف به القانون الدولي، بينما تسعى إثيوبيا إلى وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة.

وقد تنجح كل من مصر وإثيوبيا هذه المرة في التوصل لاتفاق، وذلك لعدة أسباب:

أولًا: تعتبر الظروف الدولية مواتية لإنهاء هذا الصراع وصرف الدعم المالي من الدول الغربية لأديس أبابا.

ثانيًا: يمكن لدور مصر كوسيط في الصراع السوداني أن يسهّل هذا الدور.

ثالثًا : يمكن أن تمثل العلاقات الوثيقة بين إثيوبيا والإمارات ضغوطًا غير مباشرة على القاهرة لتوقيع صفقة، خصوصًا وأن الإمارات هي الداعم الأجنبي الرئيسي لمصر (معظم صفقات الخصخصة التي تبلغ قيمتها 1.9 مليار دولار في مصر والتي تم الإعلان عنها في تموز/ يوليو 2023 كانت من قبل كيانات ذات صلة بالإمارات).

وعليه، فإن التوصل لاتفاق ناجح قد يساعد الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في تحقيق نجاح سياسي قبيل الانتخابات الرئاسية المقررة في الربع الثاني من عام 2024. وإن كان "السيسي"، الموجود في السلطة منذ عام 2014، لم يعلن بعد عن نيته للترشح للانتخابات فمن المرجح أنه سيفعل ذلك في الأشهر المقبلة.